Permanent Mission of the H.K. of Jordan to the United Nations

بيـــان

المستشار علي البصول

امام

اللجنة السادسة

للجمعية العامة في دورتها 69

حول البند [82]

"سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي"

نيويورك، 13/ 10/ 2014

الرجاء المراجعة عند الالقاء

السيد الرئيس،

يضم وفد بلادي صوته الى البيان الذي القاه ممثل الجمهورية الاسلامية الايرانية نيابة عن حركة عدم الانحياز، تحت هذا البند من جدول الاعمال، ويود فيما يلي ان يبدي بعض الملاحظات بصفته الوطنية.

لقد اخذ وفد بلادي علماً بالتقرير الذي أعده الامين العام والمقدم في الوثيقة 8/69/181 تحت عنوان تعزيز وتنسيق نشاطات الأمم المتحدة في مجال سيادة القانون. وإذ نشكر الامين العام والقائمين على إعداد هذا التقرير على جهودهم في هذا المجال، ونشيد بالجهود التي بذلتها مجموعة تنسيق سيادة القانون ووحدة سيادة القانون في تقديم المعلومات والإحاطة حول الخطوات والجهود المبذولة من قبل الامم المتحدة لتعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، لنؤكد على اهتمام المملكة الأردنية الهاشمية البالغ بهذا الموضوع الهام وترحيبنا ببحثه تحت العنوان الفرعي تبادل الممارسات الوطنية في مجال تعزيز سيادة القانون من خلال الوصول الى العدالة، وفي هذا السياق يعرب وفد بلادي عن اتفاقه مع ما جاء في التقرير حول الارتباط الوثيق بين سيادة القانون والدعامات الثلاث الاساسية لأنشطة الامم المتحدة المتمثلة بالسلم والامن وحقوق الانسان والتنمية.

السيد الرئيس،

يثمن وفد بلادي الجهود التي تبذلها لجنة القانون الدولي لتدوين إطار عمل دولي للمعايير والمبادئ الاساسية في هذا المجال، و يدعم الاردن كافة الجهود الرامية لتعزيز سيادة القانون على المستوى الدولي من خلال التسوية السلمية للنزاعات ودور المحاكم الدولية في هذا المجال، وقد ساهم الأردن منذ وقت طويل في دعم المحاكم الدولية ولم يأل جهدا في التعاون معها انطلاقا من ايمانه الراسخ بدورها الهام في تحقيق سيادة القانون على المستوى الدولي ، وهو ما انعكس في تصديقه المبكر على نظام روما الاساسي للمحكمة الجنائية الدولية، مما أسهم في ادخال النظام حيز النفاذ.

وفي هذا السياق نؤكد على ان جهود تعزيز سيادة القانون يجب ان تشمل بشكل متوازن الدول وكافة المنظمات الدولية، وأن تحترم وتأخذ بعين الاعتبار التباين الثقافي والحضاري

والظروف الخاصة لكل الدول، في اطار من المساواة بينها واحترام السيادة الوطنية للدول وتجنب التسييس.

السيد الرئيس،

يقف الاردن ملتزماً بدعم جهود الامم المتحدة لدعم سيادة القانون على المستويين الدولي والوطني، انطلاقاً من ايمانه الراسخ بالارتباط الوثيق بين سيادة القانون والامن والاستقرار وتحقيق الرفاه والتنمية المستدامة، وقد انخرط الاردن منذ وقت طويل ببرامج طموحة لتعزيز سيادة القانون على المستوى الوطني وكجزء من برامجه الاصلاحية الشاملة، والتي واكبها اصلاحات هامة في البنية التشريعية واستحداث مؤسسات واجهزة هامة منها ديوان المظالم ولجنة تعزيز منظومة النزاهة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي والمجلس الوطني لحقوق الانسان والمحكمة الدستورية العليا، تلك الاصلاحات التي تهدف بمجملها الى تعزيز الوصول الى العدالة للمواطنين الأردنيين وضمان حماية حقوقهم الاساسية وتعزيز العدل والمساواة وسيادة القانون، وقد اشتملت الخطة التنفيذية لتعزيز منظومة النزاهة الوطنية لعام 2013 على تعديل قانون ديوان المحاسبة لكي تتعدى مهام الرقابة كل الاجراءات لتصل الى الرقابة الادارية بالإضافة الى تعديل قانون هيئة مكافحة الفساد ليتضمن دور الهيئة الوقائي في منع وقوع جرائم الفساد وتجنب الازدواجية في القضاء وتحريم الافعال والتصرفات التي تدخل تحت مظلة الفساد ولم تكن مجرمة بموجب التشريعات الجزائية السارية وتعديل قانون ديوان المظالم ليتضمن نصوصاً توسع نطاق عمله.

وقد أدرك الأردن أهمية تطوير الجهاز القضائي باعتباره الدعامة الأساسية لدولة القانون العصرية والمستقرة، والعنصر الأساسي لتحقيق وضمان سيادة القانون، ومن هنا فقد أطلق في العام 2007 استراتيجية تطوير القضاء للأعوام 2007 - 2009 والتي اسهمت بشكل فاعل في تعزيز النزاهة واستقلال القضاء وزيادة ثقة المواطنين في عمليات التقاضي وقرارات المحاكم وتحسين الادارة القضائية وحوسبتها من خلال تقديم الخدمات الالكترونية والارتقاء بمعارف وقدرات ومهارات القضاة واعوانهم وتعزيز قنوات الاتصال مع الشركاء في عملية التقاضي، وكل ذلك لضمان حقوق المواطنين وصون حرياتهم وحمايتهم وتيسير سبل الوصول للعدالة.

وقد اطلقت وزارة العدل الاردنية في العام 2014 استراتيجية تطوير الوزارة للأعوام 2014-2017 تهدف الى تطوير منظومة النزاهة الوطنية من خلال تعزيز بيئة قضائية نزيهة تتضمن الآلية اللازمة لتفعيل مدونة السلوك القضائي والعمل على نشر ثقافة النزاهة على

الصعيد الفردي والمؤسسي، وتسعى الاستراتيجية الى تطوير وتحديث نظم الرقابة والتفتيش القضائي عبر المراجعة الدورية لتحديث وتطوير معايير التفتيش القضائي وتوسيع نطاقها لتشمل الاخذ بتقييم رؤساء المحاكم لتكون تقارير التفتيش أداة قياس حقيقية لأداء القاضي وسلوكه والعمل على ربط مديرية التفتيش القضائي الكترونياً بالمحاكم، بحيث يكون للمفتشين الحق بالاطلاع على اي قضية قيد النظر ومراقبة إجراءاتها والمساهمة في تنفيذ برامج تدريبية للمفتشين.

كما تسعى الاستراتيجية الى تأمين الاستقرار في التشريعات الاساسية، بتحصين القوانين والتشريعات من الثغرات القانونية والمساهمة في مراجعة التشريعات السائدة وتطويرها بما يعزز سيادة القانون.

السيد الرئيس،

في الختام اود ان اؤكد مجدداً على التزام بلادي بدعم جهود الامم المتحدة في مجال تعزيز سيادة القانون على المستويين الوطني والدولي، بما يخدم الامن والاستقرار وحقوق الانسان وتحقيق العدالة المنشودة، وفي هذا الصدد فإننا نرحب بالتعاون مع الدول الاعضاء بهدف تبادل التجارب والخبرات وافضل الممارسات في هذا المجال الهام.

وشكراً السيد الرئيس،،،